

التفكير خارج الإطار المعهود: التقييم والعمل الإنساني

بقلم: جف كريسب

عنها. كذلك صار من المؤلف أن يراجع تقارير التقييم في مسوداتها الأولى طائفة متنوعة من أصحاب الشأن، ثم تُنشر هذه التقارير على الملأ وذلك على خلاف ما كان يجري في الماضي حين كانت مثل هذه المراجعات للعمليات الإنسانية تحاط بالكنمان وتوزع بصورة سرية.

ويتجلى أبرز مثل على هذا المنحى الجديد في التقرير الذي أُعد عام ١٩٩٦ بعنوان «تقييم مشترك للمساعدة العاجلة إلى رواندا» وهو مشروع بلغت كلفته مليون دولار شارك فيه ٥٢ باحثاً، وتمخض عن تقرير يتألف من خمسة مجلدات ويقع في أكثر من ٥٠٠ صفحة.

وبينما كان تقرير رواندا إلى حد ما فريداً في مدها، فإن المنهج الذي تبناه - والذي يتسم بالشفافية والتشاور وتعدد الاختصاصات والاستقلال - قد تكرر في عدد من الدراسات حديثة العهد مثل المراجعة التي مولتها منظمة اليونسيف لعملية شريان الحياة في السودان، والتقييم المستقل لاستجابة مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين لأزمة اللاجئين في كوسوفو، والمراجعة الشاملة للمساعدات

الإنسانية الدانمركية التي أجريت بتكليف من منظمة دانيدا على سبيل المثال لا الحصر.

وثمة مظهر آخر من مظاهر الاهتمام الجديد بتقييم الأعمال الإنسانية ويتمثل في تنامي الدراسات المنشورة عن الموضوع. فقبل منتصف التسعينيات كان قدر كبير من الدراسات قد ظهر حول تقييم مشروعات التنمية، لكن لم يُنشر منها إلا قدر ضئيل نسبياً حول مسألة التقييم في قطاع المساعدات الإنسانية.

لكن الموقف تغير بسرعة خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية، مع قيام ست وكالات كبرى للمساعدات الإنسانية (AUSAID, DANIDA, ECHO, OECD, SIDA, UNHCR) بنشر سياساتها ومبادئها التوجيهية وكتيباتها الإرشادية المتعلقة بالتقييم. وإضافة إلى ذلك، فقد قامت

يلاحظ وليم شوكرس في خاتمة كتابه «نوعية الرحمة» وهو تحليله الكلاسيكي المنشور عام ١٩٨٤ لأزمة اللاجئين الكمبوديين، أن «تقييم المساعدات الإنسانية ليس سهلاً»^١.

يوشي بأنه عمل خبير، وتختتم قائلة: بما أن الإغاثة هبة، فليس من المتوقع أن يقوم أحد (وبالأخص من يتلقون العون) بفحص نوعية أو كمية ما يُعطى.

إن المقتطفات السابقة من كتابي «نوعية الرحمة» و «فرض المساعدات» تغفل عدداً من الأسئلة الهامة^٢، لكن النتيجة التي يخلص إليها كلا الكاتبين - وهي أن العمليات الإنسانية كانت إلى حد بعيد مستثناة من التقييم الجاد والتحليل النقدي - تمثل نقداً سلبياً للوضع السائد في السبعينيات والثمانينيات.

سيناريو جديد

وإذا ما انتقلنا إلى يومنا الراهن، عبر نحو من ١٥ سنة، فإننا سنجد سيناريو مختلفاً أشد

الاختلاف؛ ذلك أن عمليات تقييم المساعدات الإنسانية قد أصبحت اليوم صناعة كبيرة (بكلا المعنيين الحرفي والمجازي) تجتذب مستويات لا سابق لها من تبرعات المتبرعين، ومن التزام الوكالات، إضافة إلى الاهتمام العام والسياسي.

ولا يتسع المقام هنا لتقديم وصف مفصل لهذا الاتجاه، لكن بالإمكان توضيحه بالإشارة إلى أربعة تطورات حدثت خلال الأعوام الأخيرة.

أولاً، وعلى نحو مغاير تماماً للموقف السائد في السبعينيات والثمانينيات، تخضع عمليات المساعدة الإنسانية الآن بانتظام إلى التحليل النقدي والتقدير. ويقوم بهذه المراجعات بشكل متزايد فرق من المستشارين المحترفين تدعمهم مالياً الوكالات العاملة والدول المتبرعة التي كلفتهم بعملية المراجعة، لكنهم يظلون مستقلين

ويتابع قائلاً «إن واحدة من المشكلات مشكلة مؤسساتية؛ فهيئات الإغاثة الإنسانية لا تنشر مناقشات أعمالها في الغالب. بل إنها تصدر قوائم للمساعدات التي تقدمها، وأحياناً ما تصدر حسابات لها، لكنها نادراً ما تقدم تحليلاً حقيقياً... ونتيجة لذلك، فإن الأخطاء تتكرر مرة بعد مرة ومن كارثة لأخرى» ويعترف شوكرس بأن «هذا التعميم، مثل جميع التعميمات، له استثناءات»؛ ثم يختتم قائلاً «لكن الأمر ينطبق على منظمات الأمم المتحدة كما ينطبق على الهيئات الخاصة، الكبيرة والصغيرة».

وقد خلصت باربرة هارل بوند إلى نتيجة مماثلة^٣ حين ألفت، بعد شوكرس بسنتين، كتابها «فرض المساعدات»، وهو يماثل كتاب شوكرس في كونه عملاً أصيلاً تأسيسياً واسع التأثير، يتناول أوضاع اللاجئين الأوغنديين في جنوبي السودان. وتقول المؤلفة «داخل الوكالات من المعروف جيداً أن نفس الأخطاء قد تكرر المرة تلو الأخرى... ومن المفترض أن تأثير مشروعات التنمية سوف يخضع للتقييم، لكن برامج المساعدات الإنسانية لم تخضع قط للتقييم نفسه... ولا يقدر الكثيرون أهمية تقييم الآثار المترتبة على برامج الإغاثة».

ومن الطريف أن هذين الكاتبين يتفقان بوجه عام أيضاً في تفسيرهما لهذه الحالة غير المرضية. ويقول شوكرس «لا يشكل التعلم المتعمد والواعي من التجربة جانباً من تراث المنظمات العاملة في مجال توفير الرفاهية وتقديم العون، والتي لا تستهدف الربح... وتتردد بين الموظفين العاملين في مجالات المساعدة لازمة مألوفة جداً هي «ليس لدينا الوقت أو المال الكافي لتقييم جهودنا - فالحاجة كبيرة للغاية». ويقول هارل بوند «يُعتبر العمل الإنساني... منشطاً يخلو من الأثنية، يمارسه المرء بدافع الشفقة، وهو بتعريفه



ألبانيا: مندوبة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتحدث إلى اللاجئين في المخيم الدانمركي التابع للصليب الأحمر الذي أقيم للاجئين من كوسوفو بالقرب من بلدة ليزجي الساحلية

الإغاثة لا يقدرها الكثيرون» لم يعد من السهل تسويغه كما كان سابقاً.

السياق المتغير

تبرهن التطورات المشار إليها فيما تقدم أن المعوقات المؤسسية والعرفية لتقييم المساعدات الإنسانية أقل صعوبة بكثير الآن مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات أو ١٥ سنة. لكن ما هي بالضبط العوامل التي تفسر هذا الاعتراف الجديد بالحاجة إلى إخضاع العمليات الإنسانية للتحليل النقدي؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل المترابطة.

خلال العقد الماضي ازداد وضوح العمل الإنساني وحضوره، ومداه، وحجمه، وزيادة هائلة، وجذب مستويات أعظم بكثير من الاهتمام العالمي مما كان عليه الأمر قبل ذلك، ولا عجب على الإطلاق في أن نشاطات الوكالات الإنسانية قد أصبحت موضوعاً لمزيد من التحليل والتنميين، نظراً لكون هذه الوكالات قد دفع بها إلى واجهة السياسة الدولية في مناطق مثل البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا.

وقد دعم الحاجة إلى مثل هذا التحليل والتنميين الطبيعية المتغيرة، والابتكارية في أحيان كثيرة، للعمل الإنساني خلال العقد الماضي. وبالفعل، فإن العديد من المفاهيم المألوفة في الخطاب الإنساني المعاصر - مثل «المناطق الآمنة»، و«الحماية المؤقتة»، و«سبيل الوصول المتفاوض

رابعاً، وأخيراً، لقد تجلت الحيوية الجديدة التي تحيط بمسألة التقييم في المستوى المتزايد للتفاعل القائم بين العاملين في مختلف المنظمات الإنسانية، سواء أكانت وكالات الأمم المتحدة، أو منظمات غير حكومية أو دولاً مانحة، أو مراكز أبحاث أو شركات استشارية خاصة. ونتيجة لهذا التفاعل، يبدو أن «ثقافة تقييمية» قد أخذت أخيراً بالظهور في قطاع المساعدات الإنسانية، وهي ثقافة تقوم على بعض المبادئ المشتركة (مثل الالتزام بالشفافية واستحداث أساليب تقييمية مبتكرة) وتتخطى حدود المؤسسات والصراعات الداخلية بينها التي كثيراً ما سمنت النظام العالمي للمساعدات الإنسانية.

ولعل أبرز تعبير لهذا التطور يتجلى في تأسيس وتوسيع «شبكة التعلم الناشط المعنية بالمساءلة والأداء في مجال المساعدة الإنسانية» فقد أنشئت هذه الشبكة عام ١٩٩٧، في أعقاب التقييم المشترك لأزمة رواندا الطارئة، وهي تتيح منتدى هاماً لتبادل الآراء والمعلومات بين الأفراد والمنظمات المنخرطة في القطاع الإنساني، وتتوخى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما هو تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بالرصد وإصدار التقارير والتقييم في إطار النظام الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية، والمشاركة فيها ودعمها؛ والهدف الثاني هو: «أن تتحرك نحو فهم مشترك للمساءلة في سياق النظام العالمي».

وكما توحى به هذه العبارات، فإن ما أكده هارل بوند عام ١٩٨٦ من أن «أهمية تقييم آثار برامج

شبكة الإغاثة وإعادة التأهيل التابعة لمعهد التنمية فيما وراء البحار بنشر «مراجعة للممارسة الجديدة»، وهي دراسة شاملة تركز على تقييم برامج المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة^٨. وقد يكون المرء محقاً في انتقاد ما ينطوي عليه إعداد هذه الوثائق من تكرار لجهود سابقة في غير عناء، بيد أن نشرها في حد ذاته لهو مؤشر هام على الأهمية التي تعلق الآن على عملية التقييم ذاتها.

ثالثاً، شهدت السنوات الأخيرة دعماً لوظيفة التقييم في عدد من كبرى وكالات الإغاثة الإنسانية - وهي ظاهرة يمكن قياسها بحجم الموارد المخصصة للتقييم، وبمدى المكانة والتأثير الذي يتمتع به التقييم في هذه المنظمات. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أفضل مثل على هذا الوضع، ولو أنها ليست على الإطلاق الوكالة الوحيدة التي تأثرت بهذا الاتجاه.

ففي نهاية عام ١٩٩٨، دمجت وظيفة التقييم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل فعلي داخل وحدة أكبر مهمتها الرئيسية هي «التفتيش» وهي آلية رقابية تركز بشكل رئيسي على الكفاءة والفعالية الإداريتين، لا على تنفيذ البرامج وتأثيرها. وقام بتنفيذ الوظيفة التقييمية جهاز إداري يتألف من عضو واحد دولي، ولم يكن في متناوله سوى ميزانية متواضعة للعمل الاستشاري. ومع أن تقارير التقييم التي أصدرتها هذه الوحدة كانت عالية الجودة، فقد اعتبرت وثائق «مقصورة» على فئات معينة، وبالتالي لم يتم توزيعها إلا على نطاق محدود داخل المنظمة.

وخلال السنة الماضية، حدثت تغييرات هامة على وظيفة التقييم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، انبثق العديد منها عن توصيات لجنة مراجعة مستقلة، موكلتها الحكومة الكندية^٩.

لقد تم فصل وظيفة التقييم عن التفتيش، ودمجت مع «تحليل السياسة» وأسندت لها مكانة مؤثرة داخل إدارة العمليات، بحيث تكون مسؤولة مباشرة أمام مساعد المفاوض السامي لشؤون اللاجئين. وتستخدم الوحدة الجديدة، المسماة وحدة التقييم وتحليل السياسة، ثلاثة موظفين دوليين، كما أن لديها مقدرة كبيرة على إشراك مستشارين مستقلين في عملها. وفي الوقت نفسه، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستحداث سياسة جديدة وأكثر تقدماً للتقييم، تتضمن النشر غير المحدود لتقارير التقييم في المنظمة، والتزاماً جديداً بآراء مشاركة المستفيدين من العمل في عملية التقييم^{١٠}.

عليه» و«الإجلاء الإنساني» و«إعادة الأعمار في مرحلة ما بعد النزاع» لم يكن مسموعاً بها عملياً قبل عشر سنوات فقط.

وكما كتب مؤلف هذه المقالة عام ١٩٩٥، فإن العديد من المبادرات التي تمت خلال السنوات الخمس الماضية كانت تجريبية في طبيعتها، تمت صياغتها في عجلة لمواجهة حاجات ملحة وغير متوقعة. وبصورة حتمية، كان بعضها أكثر فاعلية وإنصافاً من بعض ١١. وبسبب هذا السجل المختلط أشد الاختلاط، وبسبب الاعتقاد المتزايد بأن برامج الإغاثة كثيراً ما تؤدي إلى قدر مكافئ من الضرر لما تؤديه من نفع (إن لم يكن زائداً عليه)، فقد اجتذبت العمليات الإنسانية هذا القدر الكبير من الاهتمام النقدي في السنوات الأخيرة.

وقد قامت الدول المانحة بدور رئيسي في نمو النشاط التقييمي في القطاع الإنساني. فخلال أوائل التسعينيات وأواسطها، مع حدوث الأزمات في بلدان مثل البوسنة، والعراق، ورواندا، والصومال - فضلاً عن الأزمات المستمرة والطويلة الأمد في بلدان مثل أفغانستان، وأنغولا، والسودان - تصاعد الإنفاق العالمي على عمليات الإغاثة الطارئة بسرعة شديدة. وفي الوقت نفسه، كانت حكومات الدول الصناعية تتعرض لضغوط (أو وضعت نفسها على الأقل تحت هذه الضغوط) لتخفيض الضرائب المحلية، وللحد من الإنفاق الحكومي ولضمان الاستفادة المثلى من إنفاقها. وفي سياق كهذا، أصبحت برامج المساعدة فيما وراء البحار - والوكالات التي تنفذ هذه البرامج - هدفاً للتمحيص الدقيق.

ومن الطريف أن مطالب الدول المانحة لدرجة أعلى من «المساءلة» في القطاع الإنساني قد وقعت بصورة متفاوتة على كواهل الوكالات المتعددة الأطراف مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومن أسباب ذلك مستويات الإنفاق العالية في هذه المنظمات والتصورات الموجودة حول عدم كفاءتها. لكن قد يكون السبب الجوهري هو أن الدول المانحة تفضل بصورة متزايدة أن تسوق مواردها من خلال منظمات وطنية غير حكومية ومؤسسات ثنائية وإحدى النتائج الهامة لهذا الاتجاه هي أن وكالات الأمم المتحدة صارت الآن لا تقل شفافية من حيث التقييم عن المنظمات غير الحكومية (إن لم تكن تفوقها في ذلك). وهكذا فلا يكاد أي من وكالات الإغاثة البريطانية الكبرى يقوم بنشر نتائج عمليات التقييم سواء الداخلية أو الخارجية على شبكة الإنترنت، بينما أصبح هذا أمراً معتاداً داخل نظام الأمم المتحدة.

التحديات الراهنة

كما أوضحت هذه المقالة، تخضع البرامج الإنسانية الآن للتحليل النقدي بصورة أكثر انتظاماً ومنهجية وافتتاحاً مما كانت عليه الحال في سنوات سابقة، ولأشك أن ذلك تطور جذري بالاستحسان لأن التقييم يحمل في طياته إمكانية الارتقاء بمستوى المساءلة والأداء العملي للوكالات الإنسانية وبالتالي تحسين مستوى الحماية والمساعدة اللتين تستطيع هذه الوكالات تقديمهما لمن يحتاجونها. وكما يتبين من الفقرات التالية فإن عدداً من الخطوات يمكن أن تتخذ لضمان تحقق هذه الإمكانية بصورة كاملة.

أولاً، سوف تفيد عمليات تقييم العمل الإنساني من طرح أساليب ومناهج بديلة. وثمة مجال واسع لأن تتم عمليات التقييم

قد يكون لتلك الوكالات التي تفتح نفسها للتمحيص الخارجي... ميزة واضحة تتفوق بها على منافسيها.

ولكن كانت هذه المبادرات متنوعة في أهدافها المحددة، فإنها تقوم على بعض المبادئ المشتركة من بينها أن

«المستفيدين» من البرامج الإنسانية لهم حقوق ينبغي احترامها؛ وأن موظفي العمل

الإنساني يجب أن يعملوا تبعاً لمعايير مهنية متفق عليها؛ وأن منظمات العون ملزمة بتقديم خدمات ذات نوعية محددة. وقد أسهم نشر هذه المبادئ التي تنهض بدور التبريق المضاد للأنماط القائمة على منحى «أبوي» وتلك التي تنقصها الخبرة والاحتراف، والتي شهدها شوكروس وهارل بوند - أسهم في إرساء ثقافة أكثر تقبلاً للتقييم في القطاع الإنساني.

وأخيراً، إذا كان لنا أن نفهم ونوضح ظهور هذه الثقافة الجديدة، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار بعض التوجهات العالمية العريضة. فقبل ١٥ أو ٢٠ سنة، ربما كانت المنظمات الإنسانية لا تجد غضاضة في حجب معلومات مضرّة عن داعميها الرئيسيين، وستر أخطائها عن أعيان الناس، والتزام الصمت في وجه نقد وسائل الإعلام، وربما كانت أيضاً تميل إلى التقليل من أهمية الحاجة إلى التقييم، معتبرة مثل هذا المنشط أمراً مزعجاً في أفضل الأحوال، وتهديداً لصورتها العامة، ومصداقيتها، وطاقاتها على جمع الأموال في أسوأ الحالات.

أما اليوم فقد غدا التقييم أمراً جديراً بالاستحسان والترحيب (أو بالقبول والاحتمال على أقل تقدير) لأسباب هي على النقيض تماماً من أسباب الاعتراض عليه في الماضي، ففي سوق من العمل الإنساني ما فتئ يتزايد ازدحاماً يوماً بعد يوم، قد يكون لتلك الوكالات التي تفتح نفسها للتمحيص الخارجي، والتي تعترف بالصعوبات التي تواجهها، والتي تبرهن على امتلاك مقدرة على التعلم من تجارب الماضي، ميزة واضحة تتفوق بها على منافسيها.

بصورة أكثر استشارية ومشاركة، بحيث تمكن موظفي وكالات المساعدات والمستفيدين من البرامج من أن ينهضوا بدور أكمل في المراجعة. وهناك أيضاً طاقة لم تستغل بعد لإجراء عمليات تقييم تشارك فيها الوكالات فيما بينها ومراجعات مشتركة، بحيث ينخرط فيها موظفون من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المحلية، والجامعات.

ثانياً، ينبغي أن تبذل الجهود لإشراك طائفة أكثر تنوعاً من المستشارين في عمليات تقييم الأنشطة الإنسانية وهو مجال يسيطر عليه عادة عدد صغير نسبياً من «الخبراء» ومعظمهم من الذكور، ينتمون إلى العالم الناطق بالإنكليزية، ومن شمال أوروبا، وسيكون من المفيد بصورة فعلية ورمزية معاً وضع حد لمثل هذا الاحتكار.

تكاد جميع المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية التي أنتجت خلال السنوات الأخيرة تحمل عناوين تشير إلى المساعدة الإنسانية. ومما له دلالة هامة في هذا الصدد أن أيًا من هذه الكتيبات يشير إلى الحماية أو حقوق الإنسان.

والتحدي الثالث، هو ضمان أن تكون هذه الأمور ذات أهمية مركزية - بدلاً من كونها هامشية - في عملية تقييم أي برامج إنسانية.

رابعاً، ينبغي أن تتسم عمليات تقييم البرامج الإنسانية بدرجة أعلى من الاحتراف ومراقبة الجودة، ولا يعتقد كاتب هذه السطور، على العكس من بعض مديري وكالات العون، أن

٤ أُجري ما لا يقل عن ٢٥ تقييماً لعملية الطوارئ في كوسوفو منذ منتصف عام ١٩٩٩؛ ورغم أن كوسوفو لا تزال تُعدُّ حالة استثنائية، فإن حالات الطوارئ الأقل بروزاً منها، مثل تلك التي شهدتها ليبيريا وسيراليون، قد أخضعت هي الأخرى للعديد من عمليات المراجعة والتقييم.

5 Steering Committee of the Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda, *The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience*, Copenhagen, 1996.

6 A Karim et al, *Operation Lifeline Sudan: A Review*, Department of Humanitarian Affairs, New York, 1996; *The Kosovo Refugee Crisis: An Independent Evaluation of UNHCR's Emergency Preparedness and Response*, UNHCR, Geneva, 2000; *Evaluation: Danish Humanitarian Assistance* (nine volumes), Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen, 1999.

٧ تحتوي الصفحة الخاصة بالتقييم وتحليل السياسات في موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت على طائفة من الوصلات المباشرة لهذه وغيرها من المطبوعات المتعلقة بمنهج التقييم.

8 Alistair Hallam, *Evaluating Humanitarian Assistance Programmes in Complex Emergencies*, Relief and Rehabilitation Network (now Humanitarian Practice Network), Good Practice Review no 7, Overseas Development Institute, London, 1998. Email: hpn@odi.org.uk

9 PLAN:NET 2000, 'Enhancement of the evaluation function in UNHCR', Inspection and Evaluation Service, UNHCR, November 1998.

10 See 'UNHCR opens up its evaluation reports to public scrutiny and invites NGO participation in evaluation missions', *Talk Back*, vol 1, no 8, 1999, International Council of Voluntary Agencies, Geneva.

11 *The State of the World's Refugees: In Search of Solutions*, UNHCR and Oxford University Press, Oxford, 1995, p14.

12 See 'Humanitarian codes of conduct' in *The State of the World's Refugees: A Humanitarian Agenda*, UNHCR and Oxford University Press, Oxford, 1997, pp 46-7. See Publications section of this FMR for information on the *Sphere Handbook*.

13 *Imposing Aid*, op cit, pxi.

تعرض للتجاهل والإهمال. وبمقدور المنظمات الإنسانية إن تحول دون طرح هذه المسائل عن طريق تزويد القائمين بالتقييم بإطار مرجعي ضيق يستثني مثل هذه القضايا.

لقد أعربت باربرة هارل بوند عام ١٩٨٦ عن أسفها لأنه «لم يكن هناك تراث من البحث النقدي المستقل في مجال مساعدة اللاجئين»^{١٣}؛ بيد أن هذا الوضع لم يعد قائماً الآن كما يبرهن نشر مجلات من قبل «مجلة مراجعات الهجرة القسرية». والمهمة التي يتعين النهوض بها الآن إنما هي ضمان تطبيق نتائج البحث النقدي المستقل على عمليات تقييم البرامج الإنسانية.

جف كريسب هو رئيس قسم التقييم وتحليل السياسات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. عنوان البريد الإلكتروني

CRISP@unhcr.ch

التقييم الإنساني علناً يوماً ما، أو أنه ينبغي أن يتحول إلى مهنة مستقلة بذاتها؛ ومع ذلك فإن ثمة مجالاً واسعاً للمناداة بوجوب إدخال مبادرات تدريبية للذين يقومون بالتقييم الإنساني، وكذلك للإلحاح على ضرورة أن تتمشى عمليات التقييم الإنساني مع المعايير المطبقة بصفة معتادة في البحث والتحليل العلميين.

لقد صرح الفريق المستقل الذي قام بمراجعة استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأزمة كوسوفو بأن الوكالة ينبغي أن تكتسب مقدرة على أن «تفكر خارج الإطار المعهود»، وهم يعنون بذلك أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يجب أن تكون قادرة على أن تعيد النظر في افتراضاتها الخاصة، وتتنظر إلى المواقف والأوضاع من زوايا جديدة، وأن تخضع المفاهيم والمبادئ التقليدية للنقد والشك.

إن «التفكير خارج الإطار» هو تحدٍ خامس ونهائي لتلك المنظمات والأفراد المنخرطين في تقييم النشاطات الإنسانية. ويمكن لمثل هذه المراجعات أن تتحول بسهولة إلى عمليات تقييم تكنوقراطية، تسأل ببساطة إن كان مشروع أو برنامج ما يحقق أهدافه المعلنة بطريقة فعالة وبكفاءة. أما الأسئلة ذات الطابع الجوهري – أي ما إذا كانت هذه الأهداف هي الأهداف الصحيحة، أو تتطابق مع حاجات المستفيدين منها وطموحاتهم، وما إذا كان ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مناهج وأساليب مختلفة تماماً للأوضاع أو المشكلة المراد معالجتها – فما أيسر أن

الهوامش

1 William Shawcross *The Quality of Mercy: Cambodia, Holocaust and Modern Conscience*, Andre Deutsch, London, 1984, pp386-7.

2 Barbara Harrell-Bond *Imposing Aid: Emergency Assistance to Refugees*, Oxford University Press, Oxford, 1986, ppxi-xii.

٣ إذا ما نظرنا، مثلاً، إلى مدى استخدام البرامج «الإنسانية» لأغراض سياسية واستراتيجية، بل حتى عسكرية، أثناء الحرب الباردة، ألم تكن للدول المانحة مصلحة في الحد من مدى إخضاع هذه البرامج للتحليل والتقييم المنهجي؟

جنوب السودان. تشوي شمالي نيولي. مشروع المساعدة النرويجي في منطقة الحرب



Panos Pictures/Crispin Hughes